2021

اللاجئ البيئي من منظور الأمن الإنساني

د. سمر إبراهيم محمد

مدرس العلوم السياسية – جامعة الأهرام الكندية

عضو المجلس المصري للشئون الخارجية

عضو الجمعية العربية للعلوم السياسية

ملخص

تعد الهجرة البيئية من أكثر الظواهر انتشارًا في الآونة الأخيرة، والتي تمثل تحديًا حقيقيًّا للأمن الإنساني والأمن البيئي والتنمية المستدامة، بالنسبة للدول المستضيفة للاجئين البيئيين، وذلك في ظل غياب التنظيم القانوني للهجرة البيئية، وبالتالي الافتقار إلى تنظيم العلاقة بين حقوق الإنسان، التي يعتبر اللاجئ البيئي جزءاً منها، وبين الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تقع على عاتق الدولة المستضيفة.

وتعاني البيئة في الآونة الأخيرة في ظل التطورات الصناعية وانتشار التلوث، من تدهور في الموارد الطبيعية، ومن ثم يعتبر الأمن الإنساني بمثابة الديناميكية التي تربط بين قاعدة الموارد الطبيعية والنسيج الاجتماعي والاقتصادي للدولة لتحقيق الاستقرار المحلي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولهذا ناقشت هذه الدراسة كل ما يتعلق باللاجئ البيئي، من منظور الأمن الإنساني، مع مناقشة الوضع القانوني للاجئ، والجهود الدولية المبذولة في التعامل مع ظاهرة اللجوء البيئي.

الكلمات الافتتاحية: اللاجئ– البيئة– الأمن الإنساني– الأمن – تنمية مستدامة– الهجرة البيئية

Abstract

Environmental migration is one of the most widespread phenomena in recent times, which represents a real challenge to human security, environmental security and sustainable development for the countries hosting environmental refugees, in the absence of legal regulation of environmental migration and therefore the lack of regulation of the relationship between human rights of which the environmental refugee is a part, between the economic, social, and political burdens on the host country.

Where the environment suffers in recent times in light of industrial developments and the spread of pollution from the deterioration of natural resources, and then human security is considered as the dynamic that links the base of natural resources and the social and economic fabric of the state to achieve local stability and achieve sustainable development goals, and for this the study discussed everything related to An environmental refugee from

a human security perspective, with a discussion of the refugee's legal status and international efforts to deal with it.

key words : Refugee - Environment - Human security - Security - Sustainable Development -Environmental migration

مقدمة

أصدرت لجنة المستقبل البشري في أبريل 2020 تقريرًا موسومًا بـ"البقاء والنّجاح في القرن 21"، بهدف رصـــد التهديدات والمخاطر الكارثية المؤثرة بقوة على بقاء الإنســـان على قيد الحياة. وذكر التقرير أن فيروس كوفيد-19(19- COVID) ليس إلاّ واحداً من التهديدات الكارثية المحتملة لاستمرار الجنس البشري، فهذه التهديدات والمخاطر هي نتيجة حتمية للتغيرات المناخية التي تسببت في تدهور وانهيار النّظم البيئية، واندثار الموارد الطبيعية، كالمياه، والتنوع البيولوجي، وتجاوز النمو الســكاني للقُدرة الاســتيعابية للأرض، والاحتباس الحراري العالمي، والتلوث الكيمياوي، وتزايد انعدام الأمن الغذائي، وضعف جودة الغذاء، فضلا عن مخاطر الأسلحة النووية، وأسلحة الدّمار الشّامل، والأمراض الوبائية الجديدة غير القابلة للعلاج، وظُهور تكنولوجيا جديدة قوية، وغير خاضــعة للرقابة (humans for survival).

وتعاني البيئة في الآونة الأخيرة في ظل التطورات الصناعية وانتشار التلوث من تدهور في الموارد الطبيعية، والتي نتج عنها حدوث حالة من عدم التوازن الإيكولوجي نظرًا لحالات التغير البيئي، كالتصحر والفيضانات ونقص المياه والزلازل، وغيرها من المظاهر الأخرى، مما دفع الإنسان، بل والمجموعات البشرية، إلى النزوح إلى مناطق أكثر أمنًا ومستقرة بيئيًا بالنسبة لهم، في ظاهرة تعرف باسم "الهجرة البيئية".

وعلى الرغم من أن الأشخاص قد هاجروا في الماضي بسبب المخاطر البيئية، إلا أنه من المتوقع أن تزداد أعداد اللاجئين البيئيين في السنوات القادمة **(BOANO, 2012: 12-13)**. فالدراسة التي أعدها معهد البيئة والأمن البشري التابع لجامعة الأمم المتحدة، أثبتت أن التصحر وارتفاع مستويات المياه في البحار والفيضانات، والعواصف المرتبطة بتغير المناخ، ربما تؤدي إلى نزوح مئات الملايين نحو أماكن تؤمن لهم حياة آمنة ومستقرة **(حمداوي محمد، 2015: 110)**، فقد دفع تدهور البيئة وفقاً للتقارير

الدولية إلى نزوح حوالي 50 مليون شخص عن مواطنهم في عام 2010م، ومن المتوقع ارتفاع العدد إلى 200 مليون نازح بحلول 2050م **(الجمعية العامة، الملحق1: 23)**.

هذا النزوح ينتج عنه مزاحمة اللاجئين لشعوب تلك الدول المستقبلة التي يقصدونها في الغذاء والمأوى والملبس، وكذلك المنح والرعاية الطبية، مثلما ينطبق تماماً على اللاجئين السياسيين الذين يفرون خوفًا من الاضطهاد أو عدم الاستقرار السياسي، وينتج عن ذلك تعريض أمن تلك الدول للخطر، وعدم الاستقرار ونشر الفوضى **(حمداوي محمد، مرجع سابق :110)**.

ويعتبر الأمن الإنساني بمثابة الديناميكية التي تربط بين قاعدة الموارد الطبيعية والنسيج الاجتماعي والاقتصادي للدولة، بهدف تحقيق الاستقرار المحلي، ومن ثَم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكن اللاجئين البيئيين يؤثرون على هذه الديناميكية بما يُخل بالتوازنات البيئية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، الأمر الذي يعتبر بمثابة تحدٍ لفكرة الأمن الإنساني ومخرجات التنمية المستدامة **(حليمة بن دريس، 2020: 756)**.

وقد جاءت هذه الدراسة لتناقش كل ما يتعلق باللاجئ البيئي من منظور الأمن الإنساني، مع مناقشة الوضع القانوني للاجئ، والجهود الدولية المبذولة في التعامل مع ظاهرة اللجوء البيئي.

أولًا: مشكلة الدراسة

إن ارتفاع معدل اللاجئين البيئيين عامًا بعد عام، أثر على المستويات الأمنية داخل الدولة المستقبلة لهم، فجاءت هذه الدراسة لتثير مشكلة اللاجئ البيئي من منظور الأمن الإنساني لتوفير الجهود الدولية اللازمة للاهتمام باللجوء أو الهجرة البيئية وتنظيمها، وفقاً للقواعد القانونية التي لا تلحق الضرر بالدولة المستقبلة، فضلاً عن اللاجئ البيئي. ومن خلال هذه المشكلة البحثية يتمثل التساؤل الرئيسي للدراسة في؛ **كيف ينظر الأمن الإنساني إلى اللاجئ البيئي؟**

والذي يندرج تحته مجموعة من التساؤلات الفرعية، تتمثل فيما يلي:

1. ما مفهوم اللاجئ البيئي؟
2. ما الوضع القانوني والمادي للاجئ البيئي؟
3. ما علاقة اللجوء البيئي بالأمن الإنساني؟
4. هل هناك آليات دولية معتمدة لمساندة النازحين البيئيين؟

ثانياً: أهمية الدراسة

يعتبر الأمن من الحاجات الضرورية التي يحتاجها الإنسان حتى يتمكن من تحقيق ذاته، وبما أن تحقيق الأمن الإنساني يرتبط بحركة البيئة والمتغيرات البيئية التي تشهدها، فإن الإنسان يتأثر بتلك التغيرات البيئية، خاصة عند وجود الفقر أو الجوع، التي تؤثر على مستواه الأمني ومعدل استقراره، والتي تدفعه في أغلب الأحيان إلى الهجرة هروباً من تلك التغيرات إلى أماكن أخرى أكثر استقرارًا من وجهة نظره.

وتتمثل أهمية هذه الدراسة في تحليل العلاقة بين اللاجئ البيئي والأمن الإنساني، وفقاً لعلاقة التوازن التي توجد بينهما، فاللجوء البيئي يؤثر على أهداف التنمية المستدامة التي تسعى الدولة لتحقيقها، وبالتالي فإن هذه العملية تعتبر بمثابة تحدٍ يؤثر على تحقيق الأمن الإنساني ومخرجات التنمية المستدامة، بالإضافة إلى التركيز على إشكالية الاعتراف القانوني باللاجئ البيئي، والوقوف على سبل للموازنة بين اللجوء البيئي ومخرجات التنمية المستدامة التي يحققها الأمن الإنساني.

ثالثاً: منهج الدراسة

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والذي عرفه الدكتور محمد المحمودي على أنه "طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة، وتصوير النتائج التي تم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها". كما عرفه أيضاً على أنه "محاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر مشكلة أو ظاهرة قائمة، للوصول إلى فهم أفضل وأدق أو وضع السياسات والإجراءات المستقبلية الخاصة بها" **(محمد سرحان، 2019: 36)**.

فالوصف العلمي أمر ضروري في دراسة وتحليل الظواهر العلمية للحصول على تقديرات دقيقة لحدوثها، والتعرف على طبيعة علاقاتها. وسيتم تطبيق هذا المنهج على الدراسة من خلال العمل على وصف ظاهرة اللجوء البيئي من منظور الأمن الإنساني، والجهود المبذولة من المجتمع الدولي في التعامل مع تلك الظاهرة، مع التركيز على الوضع القانوني للاجئ البيئي.

رابعاً: تقسيم الدراسة

المبحث الأول: الإطار النظري والقانوني للجوء البيئي

المطلب الأول: ماهية اللجوء البيئي.

المطلب الثاني: اللجوء البيئي في القانون الدولي العام.

المبحث الثاني: اللجوء البيئي من منظور الأمن الإنساني

المطلب الأول: اللاجئ البيئي من منظور الأمن الإنساني.

المطلب الثاني: الأمن الإنساني والتحديات البيئية.

المبحث الأول

الإطار النظري والقانوني للجوء البيئي

إن خلو قواعد القانون الدولي من القوانين التي تنظم ظاهرة اللجوء البيئي يعتبر تهديدًا للأمن والسلم الدوليين، فأغلب القواعد القانونية التي تنظمها تأتي بصورة غير مباشرة، لذلك فهي لا تساعد اللاجئ البيئي، بسبب أنه ضحية للكوارث الطبيعية، ولكنها تقدم المساعدات له لكونه إنسانًا له حقوق عامة يتمتع بها من ضمنها حق الحياة.

المطلب الأول

ماهية اللجوء البيئي

تمهيد

اللاجئون البيئيون عبارة عن مجموعات بشرية، انتقلوا إلى أقاليم دول أجنبية لأسباب إيكولوجية، ولا شك أن اللاجئ سواء كان إيكولوجيًّا أو تقليديًّا فإنه يؤثر على مبدأ سيادة الدولة ويخلق إشكالًا معها، كما أنه يتطلب وجود التزام دولي لتقديم المساعدة والإعانة الدولية من خلال الدول المستقبلة أو المنظمات الدولية أو حتى الدول الأخرى، تطبيقاً لنصوص حقوق الإنسان والتي تنادي بحق الإنسان في الحياة.

أولًا: تعريف اللاجئ البيئي

ظهر هذا المصطلح لأول مرة في السبعينيات من القرن العشرين على يد العالم البيئي Lester Brown، مؤسس منظمة World watch عام 1974، وذلك عندما قامت المنظمة بإجراء أبحاث تختص بالبيئة ضمن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، والتي ركزت فيها على زيادة الروابط بين الهجرة الداخلية والدولية والبيئة **(حمداوي محمد، مرجع سابق: 113)**.

ويُقصد باللاجئ: كل إنسان تعرضت حياته أو سلامته البدنية أو حريته للخطر خرقًا لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فيكون له الحق في طلب الملجأ. أما اللاجئ البيئي؛ فيقصد به: كل شخص اضطر طوعاً أو قسراً لترك بلده أو منطقته وداره بسبب أحداث طبيعية أو من صُنع البشر متصلة بالبيئة، وأدت إلى تهديد وجوده أو الإضرار بمستوى عيشه **(نعيم حمزة، 2012: 55)**.

أيضاً يقصد باللاجئ البيئي (Environmental refugee): الفرد غير القادر على العيش في أمان في مقر سكناه بسبب ظواهر طبيعية، مثل: الجفاف، وانجراف التربة، والتصحر وإزالة الغابات، ومشاكل بيئية أخرى، وتزامن هذه المسببات مع الضغوط الديمغرافية والفقر المدقع **(Christopher B. Fied, 2014: 770)**.

وعرفت المنظمة الدولية للهجرة، المهجرين بيئيًّا على أنهم: "أشخاص أو مجموعات من البشر يُجبَرون على مغادرة أماكن سكنهم أو يختارون ذلك بصورة مؤقتة أو دائمة لأسباب قاهرة نتيجة لتغير مفاجئ أو تدريجي في البيئة يؤثر سلبًا على حياتهم أو ظروفهم المعيشية، إذ ينتقلون إما داخل بلدانهم أو خارجها" **(جميلة حميدة، 2011: 44)**.

ويعرِّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP اللاجئين البيئيين بأنهم: الأفراد الذين شُردوا مؤقتاً بسبب الحوادث الصناعية المفاجئة أو مصادر الخطر الطبيعية، أو هم الأفراد الذين شردوا بشكل كامل بواسطة مشروعات التنمية الاقتصادية، أو الذين اضطروا ليهاجروا بسبب التبديد المدمر للموارد الطبيعية **(حمداوي محمد، مرجع سابق: 115)**.

أما الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للمهاجرين فقد عرفت المهاجرين البيئيين على أنهم: أشخاص أو مجموعات من الأشخاص يُجبرون، لأسباب تتعلق بتغيرات متلاحقة ومفاجئة في البيئة تؤثر بالسلب على حياتهم أو ظروف معيشتهم، على ترك منازلهم، ويختارون القيام بذلك، إما بصورة مؤقتة أو دائمة، ويتحركون بداخل البلاد أو خارجها".

مع العلم أن المنظمة لا تعترف باستخدام مصطلح اللاجئ البيئي على أي حال؛ مبررة ذلك بأن اتفاقية جنيف قد حصرت لقب لاجئ على الأشخاص المضطهدين سياسياً أو دينياً، أما المناخ فلا يعتبر سببًا من أسباب اللجوء، لذلك استخدمت مصطلح المهاجرين البيئيين بدلاً من اللاجئين (المرجع السابق: 115).

ثانيًا: فئات اللاجئين البيئيين (كاظم المقدادي، 2007: 466)

- **ينقسم اللاجئون البيئيون إلى ثلاث فئات:**

الفئة الأولى: والتي تضم الذين يتم تهجيرهم بشكل مؤقت بسبب الأحداث البيئية الطارئة، والكوارث البيئية كالفيضانات والزلازل والعواصف، ثم يعودون إلى منازلهم بمجرد انتهاء الحدث، وإعادة تأهيل المنطقة.

الفئة الثانية: تتضمن الذين يتم نقلهم بصفة دائمة وتسكينهم في مناطق أخرى بديلة، وذلك في حالة بناء السدود، وما ينتج عنها من إقامة البحيرات الصناعية، فيتم نقلهم من تلك القرى الحاضنة للمشروعات.

الفئة الثالثة: وفيها يقوم اللاجئون البيئيون بترك مواطنهم الأصلية بصفة مؤقتة أو دائمة بهدف البحث عن سُبل أفضل للحياة، سواء داخل البلد نفسه أو خارجه، نظرًا لتدهور الموارد الطبيعية في موطنهم الأصلي، وعدم قدرتها على توفير متطلباتهم الأساسية.

المطلب الثاني

اللجوء البيئي في القانون الدولي العام

تمهيد

تواجه ظاهرة اللجوء البيئي مشكلة تتمثل في عدم الاعتراف القانوني بها، مما يخلق مجموعة من التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في الدولة المستقبلة لهم، وبالتبعية يؤثر ذلك على معدل الأمن الإنساني فيها ومعدل تحقيقها لمخرجات التنمية المستدامة، وبالتالي تظهر مشكلة تحقيق التوازن بين الأمن الإنساني للاجئ البيئي، وبين التنمية المستدامة في الدولة المستقبلة.

أولًا: إشكالية التحديد القانوني للاجئ البيئي في القانون الدولي

يخضع مفهوم اللجوء إلى اتفاقية جنيف لعام 1951م، والتي عرّفت اللاجئ في المادة الأولى منها على أنه "كل من يوجد نتيجة أحداث وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه، أو دينه، أو جنسيته، أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية، خارج البلاد، ولا يستطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف، أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلد إقامته السابقة، ولا يستطيع بسبب ذلك العودة إلى ذلك البلد" **(علي حمدان، موقع أورينت)**.

وبالتالي، وفقاً للتعريف الوارد في اتفاقية جنيف فإن صفة اللجوء تنطبق على كل من تعرض لاضطهاد العِرْق، أو الدين، أو الجنس، أو الانتماء إلى فئة اجتماعية أو سياسية معينة، وبالتالي فهي تنكر صفة اللجوء في حالة التدهور البيئي.

وقد اقترح بعض الفقهاء وجوب توسيع اتفاقية جنيف لتشمل اللاجئين البيئيين، أو على الأقل وضع معاهدة جديدة تختص بهذه الفئة من اللاجئين، فهم يرفضون اعتبار الأحداث البيئية نوعًا من أنواع الاضطهاد، لذلك فلا تشمل المعاهدة اللاجئ البيئي إلا إذا استخدمت الدولة البيئة كأداة للضغط على سكانها **(International law& protection: 27)**؛ مثلما حدث في جنوب العراق من تجفيف الحكومة للأهوار كنوع من قمع المعارضين والمتمردين **(نعيم حمزة، مرجع سابق: 28)**.

ولكن لم تتحقق تلك المحاولات بسبب عدم رغبة أو عدم قدرة الدول المستقبلة على استيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين البيئيين، خوفاً من أن يمس ذلك بسيادتها. وعلى الرغم من عدم وجود معاهدة خاصة تحمي حقوقهم بصفتهم لاجئين بيئيين، فإن القوانين العامة التي تحمي حقوقهم متعددة، ليس كلاجئين بيئيين، ولكن كإنسان يستظل في حماية المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

ثانيًا: تبلور مفهوم اللاجئ البيئي في القانون الدولي العام

لقد شهد العالم في فترة السبعينيات من القرن العشرين اهتمامًا من المجتمع الدولي بمشكلات البيئة، خاصةً بعد أن اتضحت العلاقة بين البيئة والنمو الاقتصادي، فتدهور البيئة يجعل إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي صعبة، لذا اهتمت المؤتمرات الدولية بمحاولة إيجاد حلول للمشكلات البيئية.

فقامت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة عام 1968 بالدعوة إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية، والذي تم عقده في ستوكهولم عام 1972، وصدر عنه "إعلان ستوكهولم"

الذي تضمن مجموعة من المبادئ والمفاهيم القانونية التي مثلت البداية الحقيقية لقانون حماية البيئة الدولي (سلافة طارق، 2010: 96). ويعتبر المؤتمر أول محاولة من قِبل المجتمع الدولي لمعالجة العلاقات بين البيئة والتنمية على الصعيد العالمي، والتي عالجت الجيل الأول من الأعمال البيئية من خلال مجموعة من السياسات الدولية المشتركة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة: 8).

وقد أكد مؤتمر ستوكهولم في المبدأ الأول من الإعلان على حق الإنسان في الحرية والمساواة في ظل ظروف عيش مناسبة في بيئة تسمح نوعيتها بالحياة في ظل الكرامة وتحقيق الرفاه. وعلى الرغم من أن المؤتمر لم يتطرق إلى تعريف اللاجئ البيئي عند وقوع الكوارث البيئية، إلا أنه كان حجر الأساس لما أعقبه من مؤتمرات ومعاهدات خاصة بالبيئة.

كما أعقبه مجموعة من المؤتمرات، ولكنها ركزت في الأساس على التصدي لظاهرة تغير المناخ والمحافظة على درجة حرارة الأرض وعدم ارتفاعها، دون التركيز على ضحايا هذه الكوارث مثل؛ إعلان نيروبي 1982م، ومؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية 1992، وإعلان هيوغو 2005، ومؤتمر كوبنهاغن 2008 (نعيم حمزة، مرجع سابق: 31-33)، وبالتالي فهي لم تضع أي ضمانات لضحايا الكوارث البيئية أو تغير المناخ.

ومن ناحية أخرى لا يمكن إغفال حماية البيئة والجماعات البشرية التي تتعرض للكوارث البيئية في زمن الحرب نتيجة لاستخدام الأسلحة المضرة بالبيئة، مثلما أقرها البروتوكول الملحق باتفاقية جنيف المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة في المادة 55، والتي تُلزم أطراف النزاع المسلح بحماية البيئة الطبيعية أثناء القتال واسعة المدى، بل وحظر الأساليب القتالية التي تُضر بالبيئة وبصحة الإنسان فيها (مصطفي أحمد، 2005: 54).

المبحث الثاني

اللجوء البيئي من منظور الأمن الإنساني

لقد شهد العالم في الآونة الأخيرة العديد من التطورات المعاصرة التي أدت إلى الحد من تحقيق الأمن الإنساني بسبب ظهور التحديات البيئية، الأمر الذي يفسر وقوع البشرية تحت طائلة تلك التحديات التي تنوعت مصادرها وامتدت تأثيراتها للحد الذي يدفعهم للجوء إلى أي أماكن أخرى أكثر أمنًا، سواءً داخل حدود الدولة أو خارجها، وبصورة مؤقتة أو دائمة.

المطلب الأول

اللاجئ البيئي من منظور الأمن الإنساني

تمهيد

إن قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة ترتبط بقدرتها على الحفاظ على مواردها الطبيعية للاستفادة منها، لكن التداعيات التي يحدثها تغير المناخ وما ينتج عنه من كوارث بيئية تعتبر هاجسًا للمجتمع الدولي، لما يعقبه من هجرة بيئية تؤثر بأشكال مختلفة على مستويات التنمية المستدامة ومفاهيم الأمن الإنساني.

أولًا: علاقة الأمن البيئي بالأمن الإنساني

لا بد وأن تتمتع الأجيال المتعاقبة بالعدالة في الحياة، ولكن هذه العدالة لا تتحقق دون وضع البيئة كمحور أساسي في عملية التنمية، وبالتالي فإن الأمن البيئي يؤثر على عملية التنمية المستدامة. **ويمكن تعريف الأمن البيئي بأنه** "الأمان العام للناس من الأخطار الناتجة عن عمليات الطبيعة أو عمليات يقوم بها الإنسان نتيجة إهمال أو حوادث أو سوء إدارة"، كما يعرف على أنه "المحافظة على المحيط الفيزيائي للمجتمع، وتلبية حاجاته دون التأثير على المخزون الطبيعي" **(عطية إبراهيم الدسوقي، 2009: 52)**.

أما الأمن الإنساني فهو بمثابة مقاربة للأمن البيئي، وكانت أول محاولة لتعريفه في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية البشرية لسنة 1994م على أنه "يعني أولًا: السلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع والمرض والقمع، وثانيًا يعني: الحماية من الاضطرابات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية سواءً في المنازل أو الوظائف أو المجتمعات" **(صفية إدريس، 2012: 42)**.

- **أبعاد عملية التنمية المستدامة** **(حليمة بن دريس، مرجع سابق: 764)**

1. **البُعد البيئي:** والذي يتمثل في تعزيز القدرة الإنتاجية للموارد الطبيعية، مع عدم الإخلال بالتوازنات البيئية، والمرونة في المحافظة على قدرة النظام البيئي وسلامته الإيكولوجية، وتحسين قدرته على التكيف مع التغير المناخي.
2. **البُعد الاجتماعي:** فالعدالة الاجتماعية هي أساس التنمية المستدامة، والتي تتحقق من خلال تحسين مستوى معيشة الأفراد، وتوفير السكن والتربية والتعليم، والاهتمام بالصحة، وغيرها من مؤشرات تحسين الوضع الاجتماعي للأفراد.

3. البُعد الاقتصادي: والذي يتحقق من خلال رفع مستويات المعيشة، والنهوض بالمستوى الاقتصادي للأفراد.

ومما سبق نستنتج أن، الإنسان يؤثر ويتأثر بالبيئة والأمن البيئي، والذي ينعكس على مستويات التنمية المستدامة التي يسعى إليها الأمن الإنساني باختلاف أبعادها؛ البيئي والاقتصادي والاجتماعي.

ثانيًا: مظاهر تهديد اللاجئ البيئي للأمن الإنساني وأهداف تحقيق التنمية المستدامة

إن حركة وهجرة المواطنين لأسباب بيئية تعتبر تحديًا لفكرة الأمن الإنساني وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدولة المستضيفة، ويتمثل ذلك فيما يلي:

1. اللاجئ البيئي وتهديدات منظومة حماية البيئة

عرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة في السويد عام 1972 البيئة على أنها" مجموعة النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الحية الأخرى، والتي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها نشاطهم" **(ضيف الأزهر، 2015: 131)**، أما عن عناصر البيئة فهي تشمل؛ العناصر الطبيعية، مثل الهواء والتربة والماء، والنباتات والحيوانات، والثروات الطبيعية كالبترول والغاز الطبيعي وغيرها، أما العناصر الأخرى فهي تضم مجموعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية **(حليمة بن دريس، مرجع سابق: 766)**.

وتؤثر حركة المواطنين لأسباب إيكولوجية على البيئة من خلال عدة اعتبارات؛ فتمركز أعداد كبيرة من اللاجئين على مساحات صغيرة يؤثر على نظافة الهواء فيحدث تلوث للهواء، كما أن إقامة المخيمات للاجئين في حالات الطوارئ تكون في أماكن لا يتوافر بها المرافق الصحية، وبالتالي تتلوث المياه السطحية والجوفية نظرًا للأنشطة البيولوجية التي تحدث فيها، بالإضافة إلى استغلال التربة والأشجار التي توجد عليها بما يؤثر على سلامتها **(المرجع السابق، ص 766)**.

إذًا، فالمخيمات التي يعيش فيها اللاجئون البيئيون تؤثر على اقتصاد الدولة المستقبلة، ومعدلات الصحة العامة فيها.

2. اللاجئ البيئي وتهديدات الأمن الصحي

إن مرتكزات الصحة والسلامة الجسدية ترتبط بوجود المياه العذبة والهواء النقي والسكن المناسب مع الغذاء الكافي، وغياب هذه المرتكزات يؤدي إلى انتشار الأمراض والأوبئة، لذلك نجد أن اللاجئين هم أكثر الفئات عرضة للأمراض الفتاكة والأوبئة.

لذلك فإن افتقار مخيمات اللاجئين البيئيين للأمن الغذائي ومقومات السلامة الصحية يجعلهم أكثر عرضة لحمل الأمراض والفيروسات من خلال وجود الحشرات كالبعوض والتي تقوم بنقلها من شخص إلى آخر، فتعتبر الملاريا والإيبولا والكوليرا والحمى الصفراء من أكثر الأمراض المعدية التي تتنقل من اللاجئين، وتهدد سلامة الأمن الصحي لمواطني البلدان المستضيفة لهم **(المرجع السابق، ص 766-767)**.

3. اللاجئ البيئي وانتشار الفقر كمهدد لأهداف التنمية المستدامة وخلل الأمن الإنساني

يرتبط انتشار الفقر بالبيئة، لأن تدهور البيئة يعني تدهور النمو الاقتصادي، وتصبح الدولة عاجزة عن توفير الخدمات الأساسية للمواطنين كالتعليم والعمل والغذاء والماء، وبالتالي يتعرض السكان لسوء التغذية والفقر وعدم توافر الماء والهواء النقي الذي يدفع اللاجئين للقيام بسلوكيات من شأنها الإضرار بالبيئة؛ كالتوجه نحو الصيد المفرط دون ترك المجال لتكاثر الأسماك، واستهداف الأراضي الهامشية مما ينتج عنه زيادة أعداد الفقراء.

وبالتالي، يعتبر الفقر أحد أهم أسباب التدهور البيئي، إذ إن غياب الموارد وعدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للأفراد كالمأكل والمشرب والمأوى، يؤدي إلى انتشار الفقر والأمراض، بما يؤثر على الأمن البيئي والإنساني في الدولة المستضيفة **(المرجع السابق، ص 766)**.

4. اللاجئ البيئي وتهديدات الأمن القومي

يُشكل اللجوء ضغطًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا بالنسبة للدولة المستضيفة، خاصةً عند تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين تفوق قدرة الدولة الاقتصادية، وبشكل أخص في حالات الدول النامية، مما يجعلها غير قادرة على تحقيق التوازن بين حاجة مواطنيها واللاجئين لديها، وينتج عنه حالة من النزاعات والخلل في التوازن في استخدام الموارد والاستفادة منها.

كما أن الدولة المستضيفة تتضرر في ممتلكاتها نتيجة سوء استخدام المواد المحلية، أضف إلى ذلك زيادة الأعباء على المنظومة الصحية والاجتماعية والاقتصادية للدول المستضيفة **(عبود نجم، 2008: 85)**، وتمتد هذه الصراعات إلى الجانب العِرْقي بسبب اختلاف العرق والأديان بين مواطني الدول

المستضيفة واللاجئين، وبالتالي حدوث اشتباكات بين الجماعات العرقية، بما يؤثر على الأمن القومي في الدولة المستضيفة ومؤشرات الاستقرار.

وبالتالي يمكن استنتاج أن عملية اللجوء تكون بمثابة ضغط اقتصادي واجتماعي على الدولة المستضيفة، التي تحتاج إلى إنفاق الكثير من التكاليف لتوفير حاجات اللاجئين من المأكل والمسكن والمشرب، بالإضافة إلى التعليم والرعاية الصحية إعمالاً لمبادئ حقوق الإنسان، وبالتالي زيادة العبء على الدولة، خاصةً إذا كانت ضمن الدول النامية التي تواجه صعوبات بالغة في توفير مستويات أفضل للمعيشة لمواطنيها.

المطلب الثاني

الأمن الإنساني والتحديات البيئية

تمهيد

إن الفرد بصفته كائن اجتماعي فهو يتفاعل مع البيئة المحيطة به، يؤثر فيها ويتأثر بها، وكذلك الحال بالنسبة للبيئة والتنمية المستدامة، لذلك فإن تحسن البيئة واستغلال الموارد يعني بالضرورة نجاح الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لذا بدأ الاهتمام بالبيئة في الدول الصناعية المتقدمة لمواجهة التلوث كأحد التحديات البيئية، والسعي نحو إقامة بيئة نقية نظيفة.

أولًا: التحديات البيئية التي تواجه الأمن الإنساني

شهدت البشرية هجرات متعددة بسبب الجفاف والزلازل والفيضانات، ونقص المحاصيل الزراعية، ويكفي أن نذكر زلزال لشبونة للعام 1755، ومرض الطماطم في أيرلندا نهاية القرن الـ19. لكن هذه الهجرات ازدادت تأثيرًا على السياسات الدولية في وقتنا الراهن مما فاقم من ظاهرة الهجرة القسرية بسبب الفجوات التنموية داخل البلدان (أي في حدود السيادة الوطنية بالمفهوم السياسي) وما بين الدول والأقطاب على المستوى الدولي، وقد اكتسب اللاجئ البيئي وضعية متميزة في الممارسة الدولية والبحث العلمي رغم عدم إيلاء الدول الاهتمام بهذه الظاهرة (Norman Myers, 2005).

إن التطور التكنولوجي الذي شهده العالم المعاصر من العوامل المؤثرة على البيئة وما ينتج عنه من تحديات بيئية تعتبر كمصدر للتهديد الذي يجب التعامل معها واحتوائها، لأنه إذا تم تجاهلها فهي ستظل في حالة من الاستمرار في التعاظم وازدياد القوة، حيث إن أي نظام في البيئة يتعامل مع

الأنظمة الأخرى، ويتبادل معها البيانات والمعلومات التي يعقبها إما إقرار التعاون أو الصراع (نوال يونس، 2008: 28).

ولم تنحصر التحديات البيئية للأمن الإنساني على التغيرات التكنولوجية، بل امتدت لتشمل مجموعة من المسائل البيئية الأخرى؛ كالتلوث، وتآكل طبقة الأوزون، وظاهرة الدفيئة، والضجيج، والتي تؤثر على صحة الإنسان وسلامته الجسدية، وعلى الأمن الإنساني، فتخلق حالة من الخوف الإنساني من التغيرات البيئية، وما ينتج عنها من أضرار تهدد مستقبلهم وحياتهم.

وقد تؤدي بعض الأحداث البيئية، أو الظواهر إلى الهجرة، ويمكن ذكر بعضها فيما يلي: (التدهور البيئي التدريجي وغير الفجائي، والصراع البيئي على الموارد، والاندثار البيئي كنتيجة أو كوقود للصراعات، وصيانة البيئة والمحافظة عليها، والمشاريع التنموية كبناء السدود، والحوادث الصناعية (كحادثتي بوفال Bophal، وتشيرنوبيل Chernobyl)(Susana Borràs, 2010: 322) .

وتكون هذه التحديات نتيجة للتغيرات الطبيعية والاصطناعية التي تنعكس على البيئة، فمثلاً نجد أن الثورات البركانية كانت نتيجة للهندسة الإلكترونية والهندسة المعلوماتية والهندسة الجينية، وازدياد أهمية العنصر البشري في عالم متغير انتشرت فيه التقنية الحديثة والتكتلات الاقتصادية مع تحرير التجارة (نوال يونس، مرجع سابق: 29).

وبالتالي، فالحل الأفضل لتلك التحديات هو العمل على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد للنهوض بأهداف التنمية المستدامة، وتحقيق النمو الاقتصادي، بما يحقق الاستقرار والقدرة على التصدي لأي تغيرات أو تحديات بيئية مستقبلية، أو حتى التعامل معها في حالة عدم القدرة على مجابهتها.

ثانيًا: اللاجئون البيئيون والموازنة بين الأمن الإنساني والتنمية المستدامة

إن تعارض مشكلات الهجرة البيئية مع التنمية المستدامة يشكل عائقًا أمام الدول المستضيفة التي ترغب في تقديم المساعدة، ولكنها تكون في أغلب الأوقات غير قادرة على تحقيق التوازن بين حاجة مواطنيها وبين اللاجئين البيئيين لديها. وفيما يلي نستعرض بعض الجهود الدولية المبذولة للتعامل مع مشكلات الهجرة البيئية:

1. دور منظمة الهجرة العالمية في التعامل مع أزمة اللجوء البيئي

تعمل منظمة الهجرة العالمية على تقديم المساعدات للأشخاص الذين تعرضوا لمشكلات التغير الإيكولوجي، وكذلك للدول المستضيفة للعمل على تخفيف الآثار السلبية التي تنتج عن وجود اللاجئين البيئيين فيها (نعيم حمزة، مرجع سابق: 78)، ومن بينها:

أ- الحد من الهجرة البيئية عن طريق التعامل مع تغير المناخ:

ويصلح هذا البرنامج في التعامل مع حالات التغير المناخي طويل الأجل كالتصحر والجفاف، والعمل على إعادة تأهيل هذه المناطق، والتكيف على العيش فيها بدلًا من هجرها.

ب- التحضير للهجرة المحتملة وإعادة التوطين:

ويعني ضرورة القيام بالتحضير المسبق للكوارث الطبيعية لزيادة القدرة على التعامل معها وقت حدوثها، فالتأهب يقلل من احتمالية وجود خسائر.

ج- تخفيف الآثار السلبية للهجرة البيئية على دول الاستقبال:

وذلك من خلال توفير أماكن مناسبة للاجئين البيئيين بدلاً من المخيمات التي يترتب على وجودها العديد من الآثار السلبية، مع العمل على تعزيز التعاون بين اللاجئين والمواطنين لتقليل احتمالية حدوث الصراعات، وإعادة تأهيل المناطق المتضررة وتوفير مستلزمات الحياة والعيش فيها.

2. دور الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر في التعامل مع قضايا الهجرة البيئية

لقد لعب الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر دورًا بارزًا في التعامل مع الكوارث الطبيعية والمتضررين منها، من خلال اعتماده على مجموعة من المبادئ منها: تعزيز القيم الإنسانية، والاستجابة للكوارث الطبيعية والاستعداد لها، والاهتمام بتوفير الرعاية الصحية. ويتحقق ذلك من خلال مجموعة من الآليات التالية:

أ- التأهب لمواجهة الكوارث:

من خلال وضع استراتيجيات للتنبؤ بحدوث الكوارث الطبيعية للتعامل معها قبل حدوثها، مثل العمل على إجلاء السكان وحمايتهم.

ب- الاستجابة للكوارث وتقديم المساعدات الإنسانية:

وتعمل هذه الآلية على إعادة إعمار المناطق المتضررة وتسكينها مرة أخرى، مع تعزيز قدرة المتضررين على مواجهة الكوارث المستقبلية.

الخاتمة

تُعد الهجرة البيئية من أكثر الظواهر انتشارًا في الآونة الأخيرة، والتي تمثل تحديًا حقيقيًّا للأمن الإنساني والأمن البيئي والتنمية المستدامة، وذلك بالنسبة للدول المستضيفة للاجئين البيئيين، في ظل غياب التنظيم القانوني للهجرة البيئية، وبالتالي الافتقار إلى تنظيم العلاقة بين حقوق الإنسان التي يعتبر اللاجئ البيئي جزءاً منها وبين الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تقع على عاتق الدولة المستضيفة.

لكن لا يعني ذلك عدم تقديم المساعدات للاجئين، فجميع الدول حتى النامية، وكذلك المنظمات المتخصصة، تقدم مساعدات لهؤلاء اللاجئين البيئيين، ليس استناداً للقواعد القانونية الخاصة بالهجرة، لأنها غير منصوص عليها صراحةً، ولكن اعتبارًا وإعمالاً للقواعد والقوانين التي تنظم حقوق الإنسان، والتي يعتبر حق الحياة من أهمها.

ولقد تزامنت التحديات البيئية مع التطور التكنولوجي في العصر الحديث في ظل التقدم الصناعي، وما نتج عنه من تبعيات أثرت على البيئة وعلى تلوث الهواء والتربة، فكانت جميعها تحديات تتطلب تدخلًا من الدولة والمجتمع الدولي للتصدي لها حتى لا تتعارض عمليات التنمية فيها.

نتائج وتوصيات الدراسة

أولًا: نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

1- أن جميع المعاهدات التي تناولت قضايا تغير المناخ أو حماية البيئة لم تتطرق بشكل مباشر إلى اللاجئ البيئي، بتوضيح مفهومه أو صفاته، ولكن يتم تقديم المساعدات لهم من خلال المفوضية السامية لشئون اللاجئين في أرض الواقع دون الاستناد إلى النصوص القانونية.

2- إشكالية وجود قانون دولي خاص باللاجئ البيئي يرجع في الأساس إلى صعوبة تحديد الوجهة التي يقصدها اللاجئ؛ فالبعض قد يذهب إلى أماكن أكثر أمناً، ولكن داخل حدود الدولة، والبعض الآخر قد يقصد دولة أخرى فرارًا من عواقب الكارثة.

3- أن عدم الاعتراف باللاجئ البيئي يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في الأمن والسلم الدوليين بسبب الصراعات التي سوف تحدث على الموارد الطبيعية، وبالتالي وجود خلل في الحقوق

الأساسية للإنسان وكذلك اللاجئ مثل؛ الحق في الحياة، الحق في العمل، الحق في التعليم، الحق في الصحة.. وغيرها من الحقوق الأساسية للإنسان.

4- أن المساعدات الإنسانية التي تُقدم في التعامل مع الكوارث الطبيعية تساعد على خلق مبدأ الموازنة بين الأمن الإنساني للاجئ البيئي ومضامين الأمن البيئي وأهداف التنمية المستدامة.

5- هناك جهود دولية مبذولة من قِبل الدول والمنظمات الدولية للتعامل مع قضايا اللجوء البيئي، لأنها تمس الاستقرار والأمن المباشر سواء للاجئ البيئي أو الدول المستضيفة، مما يعكس احتمالية توحيد الجهود لوضع قانون دولي ينظم اللجوء البيئي.

ثانيًا: توصيات الدراسة

بعد ما تناولته الدراسة، تقدم الباحثة مجموعة من التوصيات، وهي:

1- العمل على زيادة التثقيف البيئي وتوعية القادة الإداريين بالتهديدات البيئية، والعمل على وضع نظام فاعل لإدارتها والعمل على احتوائها.

2- وجود ندوات توضح التحديات البيئية وكيفية تأثيرها على الأمن الإنساني وأهداف التنمية المستدامة، بما يعرقل مسيرة الدولة نحو تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لزيادة الشعور بأخطار تلك التحديات للتعاون على حلها.

3- توحيد المصطلحات القانونية للهجرة البيئية، وتوسيع الدراسات الأكاديمية كمراجع يمكن الاستناد إليها في فهم التحديات والتغيرات البيئية وتأثيرها على معدلات النمو الاقتصادي والاستقرار في الدولة.

4- تحديث اتفاقية جنيف للاجئين التي صدرت عام 1951، وإدراج عنصر التدهور البيئي كسبب من أسباب اللجوء الإجباري، وبالتالي يجد اللاجئ البيئي من القوانين ما يمكنه من الاستناد إليه للتخلص من التحديات البيئية، والتمتع بحقه في الحياة.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

أ) الكتب العربية:

1) جميلة حميدة، **النظام القانوني للضرر البيئي وآليات تعويضه**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011.
2) سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، **الحماية الدولية للبيئة**، ط1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010.
3) عبود نجم، **البعد الأخضر للأعمال: المسؤولية البيئية لشركات الأعمال**، ط1، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2008.
4) عطية إبراهيم الدسوقي، **الأمن البيئي النظام القانوني لحماية البيئة**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2009.
5) كاظم المقدادي، **المشكلات البيئية المعاصرة في العالم**، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة البيئة، 2007.
6) محمد سرحان علي المحمودي، **مناهج البحث العلمي**، ط3، صنعاء: دار الكتب، 2019.
7) مصطفى أحمد فؤاد، إبراهيم محمد العناني، ناريمان عبد القادر، وكمال حماد، **القانون الدولي الإنساني**، ط1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005.

ب) البحوث المنشورة في الدوريات:

1) **برنامج الأمم المتحدة للبيئة**، اجتماع الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم المعني بحسن الإدارة البيئية الدولية، تقرير المدير التنفيذي.
2) حليمة بن دريس، اللجوء البيئي بين إشكالية الاعتراف القانوني وتحديات الأمن الإنساني والتنمية المستدامة: معضلة التوازن، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، المجلد 5، العدد 2، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، يوليو 2020.

3) حمداوي محمد، اللاجئ البيئي من الوجود المادي إلى أمل الحماية القانونية الدولية، **مجلة الدراسات الحقوقية**، العدد 4، جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.

4) ضيف الأزهر، الهجرة البيئية: رؤية سيسيولوجية، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، العدد 12، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2015.

5) نوال يونس محمد، وسلطان أحمد خليف، الأمن الإنساني والتحديات البيئية، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد الرابع، العدد 10، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، 2008.

ج) الدراسات غير المنشورة (رسائل الماجستير والدكتوراه):

1) صفية إدريس، دور المنظمات الدولية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2012.

2) نعيم حمزة عبدالرضا حبيب، الوضع القانوني للاجئ البيئي في القانون الدولي العام، **رسالة التخرج لنيل شهادة الماجستير في القانون العام**، كلية الحقوق، قسم القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، يناير 2012.

د) مواقع الإنترنت:

1) راجع تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، الجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم 1 (A/57/1)

2) علي حمدان، أهم ما جاء في اتفاقية جنيف الخاصة باللاجئين لعام 1951م، **موقع أورينت**، تاريخ النشر 2016/4/14، متاح على: https://www.orient-news.net/، تاريخ الدخول 2021/8/10، الساعة 3:25 م.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

1- BOANO, Camillo; ZETTER, Roger; MORRIS, Tim. **Environmentally displaced people: Understanding the linkages between environmental change, livelihoods and forced migration**. 2012, p. 12-13

2- Edited by Christopher B. Fied, Vincente R. Barros. **Climate change 2014. Impacts, adaptation, and vulnerability. Part A: Global and sectoral aspects** (IPCC: Cambridge University Press, 2014), P.770.

3- **International law& protection**, NOREGEAN REFUGEE COUNCIL, page 27

4- Norman Myers. Environmental refugees: an emergent security issue, **the economic forum**, Prague, 23-27 May 2005 available at: (https://www.osce.org/ee/14851?download=true).p.1 (adapted).

5- Susana Borràs Pentinat. **Environmental Refugees: Problems and challenges for international law** (Colloque d'Aix-en-Provence, Société Française pour le droit international (Paris: Ed Pedone, 2010), p.322.

6- The Commission for The Human Future. **Survival and thriving in the 21 st century**. Available at:(http://www.humansforsurvival.org/about), accessed July 2020.